

Distr.: General
15 November 2018
Arabic
Original: English

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالقرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) الذي طلب فيه مجلس الأمن إلي أن أقدم إليه تقريرا عن الحالة في بوروندي كل ثلاثة أشهر، بما في ذلك أي أحداث عامة تتعلق بالتحريض على الكراهية والعنف. ومنذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (S/2018/89)، أجرى مبعوثي الخاص لبوروندي عدة زيارات إلى بوروندي والمنطقة، وعقد مشاورات مع لجنة الاتحاد الأفريقي المعنية بمنطقة البحيرات الكبرى، وقدم إحاطات إلى مجلس الأمن في ١٠ و ٢٤ أيار/مايو وفي ٩ آب/أغسطس ٢٠١٨. والتقى مبعوثي الخاص أيضا مع كل من يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس أوغندا، وبنجامين مكابا، الرئيس السابق لتنزانيا، بصفتهما الوسيط والميسر، على التوالي، في عملية الحوار الجاري بقيادة جماعة شرق أفريقيا.

٢ – ويغطي هذا التقرير التطورات السياسية التي طرأت في بوروندي منذ آب/أغسطس ٢٠١٨، بما في ذلك المبادرات الإقليمية والجهود التي بذلها مبعوثي الخاص للمساعدة في إحياء عملية الحوار بين الأطراف البوروندية، ويتضمن أيضا معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها كيانات منظومة الأمم المتحدة في بوروندي.

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – التطورات السياسية

٣ – يعد توقيع الحزب الحاكم وأحزاب سياسية مختلفة حليفة له على خريطة طريق للانتخابات العامة المزمع إجراؤها عام ٢٠٢٠، وتعيين أعضاء جدد في اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة حدثين جسدا تطورات سياسية بارزة استجدت في بوروندي خلال الفترة قيد الاستعراض، ولقي كلاهما اعتراضا من قبل تحالف المعارضة. وعلاوة على ذلك، شكل عقد الدورة الخامسة للحوار بين الأطراف البوروندية في تشرين الأول/أكتوبر الحدث البارز الرئيسي في الفترة المشمولة بالتقرير.



18-18915 (A) 161118 191118


٤ - وعقد ميسر الحوار بين الأطراف البوروندية الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا مشاورات في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات النساء والشباب وأفراد من وسائط الإعلام والجماعات الدينية. وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، عقد الميسر الدورة الخامسة لعملية الحوار. ولم تشارك الحكومة والحزب الحاكم وحلفاؤهما السياسيون ومنظمات المجتمع المدني المرتبطة بهما سواء في الحوار أو في المشاورات.

التطورات داخل بوروندي

٥ - في ٧ حزيران/يونيه، أصدر رئيس بوروندي، بيير نكورونزيزا، الدستور الجديد وأعلن أيضا حينئذ أنه لن يترشح لانتخابات عام ٢٠٢٠. وبعدئذ، دعا أعضاء من وزارة الداخلية والتربية المدنية والتنمية المحلية، في ٣ آب/أغسطس، الأحزاب السياسية المسجلة إلى حضور اجتماع في مقاطعة كايانزا لمناقشة المسائل المتعلقة بانتخابات عام ٢٠٢٠ والسعي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن مواضيع مثل توطيد السلام والديمقراطية والتسامح السياسي والشمول والنهوض بحقوق الإنسان. وحضر الاجتماع اثنان وعشرون حزبا من أصل ٣٢ حزبا من الأحزاب السياسية المسجلة في بوروندي، وأجريت خلاله أيضا مناقشة بشأن قانون الانتخابات والتشريعات المتعلقة بالأحزاب السياسية. وفي ختام الاجتماع، اعتمد ٢٠ من أصل ٢٢ مشاركا خريطة طريق للانتخابات لعام ٢٠٢٠، ومنهم قادة اتحاد التقدم الوطني (UPRONA) (*Union pour le progrès national*) والأحزاب الأخرى التي تعتبر موالية لحزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية الحاكم (CNDD-FDD) (*Conseil national pour la défense de la démocratie-Forces pour la défense de la démocratie*). وفي حين لم تنشر الوثيقة الختامية، المعروفة باسم ”خريطة طريق كايانزا لعام ٢٠١٨“، فقد أفاد المشاركون في الاجتماع أن من اعتمدوا خريطة الطريق قاموا بما يلي: (أ) الثناء على جهود الحكومة المبذولة لإعادة إرساء السلام في بوروندي؛ (ب) الحث على الاستثمار في البلد؛ (ج) الدعوة إلى انتخابات حرة، وإلى تهيئة فضاء سياسي يتسم بالحرية، وإلى حرية التعبير؛ (د) الدعوة إلى التعددية السياسية؛ (هـ) الإقرار بعدم خضوع أي من العناصر الفاعلة السياسة للإجراءات القضائية، باستثناء الجهات المدعى تورطها في محاولة الانقلاب التي وقعت في أيار/مايو ٢٠١٥؛ (و) التشجيع على عودة العناصر السياسية الفاعلة واللاجئين؛ (ز) كفالة استقلال اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. ولاحظت الأطراف الموقعة على الوثيقة أن الوثيقة ستكفل عودة السياسيين غير المتابعين أمام القضاء البوروندي من منفاهم، وستتيح تسجيل العائدين الذين لم ترد أسماؤهم في القوائم الانتخابية التي وضعت قبل الاستفتاء الدستوري المنظم في أيار/مايو ٢٠١٨. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، ذكر وزير الداخلية المساعد، خلال برنامج حواري إذاعي نوقشت خلاله خريطة طريق كايانزا، أن الحوار بين الأطراف البوروندية أصبح متجاوزا باعتماد الدستور الجديد، وأن أي حوار إضافي ينبغي أن يجرى في بوجومبورا.

٦ - وشارك ممثلون لكل من حزبي ساهوانيا - الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية (Sahwanya-FRODEBU) والتجمع الوطني من أجل التغيير (Rassemblement national pour le changement (RANAC)) في اجتماع كايانزا ولكنهما رفضا التوقيع على الوثيقة. وذكر متحدث باسم حزب ساهوانيا - الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية أن الاجتماع لم يكن توافقيا وأن خريطة الطريق كانت قد أعدت مسبقا من قبل جهات مجهولة. وصرح ممثل عن حزب التجمع الوطني من أجل التغيير، من جانبه، بأن الحزب سيخوض غمار انتخابات عام ٢٠٢٠ في مواجهة حزب المجلس الوطني للدفاع

عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية. ودعي للمشاركة في اجتماع كايانزا تحالف المعارضة أميزيرو ياباروندي (Amizero y'Abarundi)، بقيادة أغاثون رواسا، ولكنه لم يشارك فيه. وانتقد أعضاء التحالف العملية بوصفها غير شاملة للجميع، وأشاروا إلى أن العديد من العناصر الفاعلة السياسية استبعدت منها.

٧ - وعقد تحالف المعارضة في الشتات أو المعارضة الخارجية، وهو المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وإعادة إرساء سيادة القانون (*Conseil national pour le respect de l'Accord d'Arusha pour la paix et la réconciliation au Burundi et la restauration de l'État de droit* (CNARED))، اجتماعا طارئا في ٤ و ٥ آب/أغسطس ٢٠١٨، ردا على إصدار الدستور الجديد، الذي قال التحالف عنه أنه دمر فعليا اتفاق أروشا للسلام والمصالحة. ودعا المجلس في بيان آخر صادر في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ إلى أن تُنظَّم، على وجه الاستعجال، في إطار الحوار الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا ''جولة من المفاوضات الحقيقية، تكون شاملة للجميع بقدر الإمكان، بغية وضع حد للأزمة السياسية البوروندية''. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، وجه رئيس المجلس رسالة إلى الميسر عدد فيها المسائل والشروط التي يمكن أن تيسر نجاح جولة الحوار المرتقبة، بما في ذلك: (أ) التقيد بمبدأ الشمول من خلال مشاركة جميع الأحزاب وأعضاء المجلس، بمن فيهم من صدرت بشأنهم أوامر بإلقاء القبض؛ (ب) تمثيل الحكومة البوروندية على مستوى رفيع؛ (ج) مشاركة الوسيط في المحادثات؛ (د) تحسين أحوال اللاجئين في تنزانيا؛ (هـ) استمرار مشاركة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بوصفهما شريكين لجماعة شرق أفريقيا في عملية التيسير التي تقودها.

٨ - وفي ٢٠ آب/أغسطس، أعرب السيد نكورونزيزا، خلال الاحتفال بالذكرى السنوية لإعادة انتخابه في عام ٢٠١٥، عن تقديره للبورونديين الذين منحوا له أصواتهم في عام ٢٠١٥، ورحب ''بالمناخ السلمي والآمن والهادئ السائد في جميع أنحاء البلد''، ملاحظا ''الحرية التامة'' التي يتمتع بها السكان. وكرر تأكيد التزامه بالمصالحة بين البورونديين وبتعزيز قيم المحبة والتكامل والانضباط والاحترام المتبادل. وحذر الرئيس أيضا من أي محاولة للإطاحة بالمؤسسات المنتخبة، مهددا كل من يتجرؤون على القيام بذلك ''بالسقوط في الفخ الذي نصبوه بأنفسهم''.

٩ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، ترأس الرئيس مراسيم أداء القسم من قبل الأعضاء الجدد في اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الذين أقر البرلمان اختيارهم في ٢٩ آب/أغسطس. وأدى أعضاء اللجنة المنتخبين حديثا قسم الولاء لميثاق الوحدة الوطنية والدستور والقوانين، وتعهدوا بتنظيم انتخابات مستقلة ومحايدة وحرة ونزيهة ''بروح من الوطنية العالية''. وندد أعضاء تحالف أميزيرو ياباروندي بالتشكيلة الجديدة للجنة باعتبارها تفتقر إلى الشمول، واحتجوا على عدم التشاور معهم.

١٠ - ووفقا للدستور الجديد، لا يسمح للأعضاء المستقلين في التحالفات من الترشح للانتخابات. ونتيجة لذلك، أعلن السيد رواسا، وهو شخصية معارضة بارزة، عن إنشاء حزبه السياسي المسمى الجبهة الوطنية من أجل الحرية أميزيرو ياباروندي (*Le Front national pour la liberté (FNL)*) في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وفسر هذا الحدث باعتباره إشارة إلى نية رواسا خوض الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠. وخلال الإعلان عن إنشاء الحزب الجديد، وجه رواسا نداء إلى الأعضاء الآخرين في تحالف أميزيرو ياباروندي، ولا سيما الجناح غير المعترف به من اتحاد التقدم الوطني، من أجل الانضمام إلى

الحزب. وعلى إثر ذلك، قدم زعيم حزب قوات التحرير الوطنية (اختصارا ”FNL“) شكوى إلى وزارة الداخلية يتهم فيها رواسا بانتحال المختصر ”FNL“.

١١ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن رئيس الحزب السياسي المعارض، ساهوانيا - الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، عن الانسحاب من منتدى المعارضة المسمى المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وإعادة إرساء سيادة القانون. واتخذ القرار، بحسب ما أفيد به، لاجتذاب مزيد من الأنصار إلى الحزب ممن يتطلع إلى تحقيق المثل الديمقراطية للرئيس الراحل ميلكيور نداداييي. ودعا الحزب أيضا جميع الأطراف الفاعلة السياسية المشاركة في الحوار بين الأطراف البوروندية إلى العمل معا من أجل إيجاد حل للأزمة في بوروندي.

الحوار بين الأطراف البوروندية

١٢ - في الدورة العادية التاسعة عشر لمؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا المعقود في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ في كمبالا، طُلب إلى ميسر الحوار بين الأطراف البوروندية أن ”يختتم العملية على وجه السرعة“؛ وقرر الميسر بعدئذ عقد دورة خامسة للحوار في نيسان/أبريل ٢٠١٨. غير أن هذه الجهود تعثرت نتيجة لإعلان الحكومة عدم مشاركتها في أي نشاط ذي صلة بالحوار إلا بعد الاستفتاء الدستوري. وبعد صدور الدستور، أوفد الميسر فريقه للتشاور مع الحكومة والأحزاب السياسية وتحالف المعارضة الخارجية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الشباب والنساء والجماعات الدينية ووسائط الإعلام، بشأن عقد الدورة الخامسة وجدول أعمالها.

١٣ - واجتمع وفد من الفريق العامل التقني المشترك يتألف من فريق التيسير التابع لجماعة شرق أفريقيا وممثلين من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في بوجومبورا في الفترة من ١٦ إلى ١٨ آب/أغسطس لبدء الأعمال التحضيرية للدورة الخامسة للحوار. والتقى الفريق العامل، خلال زيارته إلى بوجومبورا، بأعضاء من حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية ومن حلفائه السياسيين، شددوا على أن أوضاع البلد مستقرة وأن عدة مسائل مدرجة في جدول أعمال الميسر قد تمت تسويتها، وخاصة تعديل الدستور ومسألة العدد الأقصى للولايات الرئاسية. ووافقوا، مع ذلك، على المشاركة في الدورة الخامسة، شريطة أن تكون الأخيرة. ولاحظ الحزب أن خريطة طريق كايانزا لعام ٢٠١٨ ينبغي أن تكون أساسا للحوار، ودعا إلى نقل العملية إلى بوروندي.

١٤ - والتقى أيضا الفريق العامل التقني المشترك، لما كان في بوروندي، مع ممثلي تحالف المعارضة أميزيرو ياباروندي والأحزاب السياسية المعارضة الأخرى. وأعرب هؤلاء عن رأي مفاده أن ثمة عدة بنود من جدول الأعمال المقترح لم تتم بعد تسويتها ويتعين مناقشتها أثناء الحوار، بما في ذلك إعادة تشكيل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ووضع خريطة طريق بالتراضي تكون مشفوعة بآلية مختلطة تتولى رصد تنفيذها عن كثب. واتفقوا أيضا على أن الدورة الخامسة ينبغي تكون الدورة الختامية.

١٥ - وفي الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، قام الفريق العامل التقني المشترك بزيارة بروكسل لإجراء مشاورات مع تحالف المعارضة الخارجية. وأعرب أعضاء المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وإعادة إرساء سيادة القانون عن استعدادهم للمشاركة في الدورة الخامسة. غير أنهم أكدوا مجددا على ضرورة دعوتهم ككتلة لا كأفراد، بمن فيهم الأفراد الصادرة بشأنهم أوامر بإلقاء القبض. وأعربوا أيضا عن تخوفهم من موقف الحكومة الذي يعتبر أن الدورة الخامسة ينبغي أن تكون الدورة الأخيرة.

١٦ - وخلص الفريق العامل التقني المشترك، في أعقاب المشاورات التي أجريت في بوجومبورا وبروكسل، إلى أن هناك ما يكفي من التقارب في الآراء لعقد دورة هادفة، وشرع في الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع في أروشا. وأوصى فريق التيسير أيضا الميسر بأن يدعو إلى عقد اجتماع لممثلي منظمات المجتمع المدني، بمن فيهم النساء والشباب والجماعات الدينية ووسائط الإعلام، قبل الجلسة العامة.

١٧ - واستنادا إلى نتائج المشاورات، قرر الميسر عقد الدورة الخامسة للحوار في الفترة من ١٩ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. غير أن حكومة بوروندي طلبت تأجيلها حتى ما بعد ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر لإتاحة الفرصة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاغتيال الرئيس السابق، السيد ندادايي المقرر تنظيمه في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. ولذلك، أجل الميسر الدورة لتنعقد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.

١٨ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، باشرت الجهة الميسرة مشاورات مع ممثلي النساء والشباب والجماعات الدينية ووسائط الإعلام. وحضر الاجتماع ١٣ ممثلا من بوجومبورا ومن خارج بوروندي. غير أن منظمات المجتمع المدني الموالية للحكومة قاطعت الاجتماع، رغم أنها تلقت تذاكر طيران صادرة عن الأمم المتحدة، مشيرة إلى أن الميسر لم يستجب للشروط المسبقة التي وضعتها الحكومة. وإثر الانتهاء من المشاورات، قدم المشاركون في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر معلومات عن نتائج مناقشاتهم مع قائمة توصيات وخريطة طريق لانتخابات عام ٢٠٢٠.

١٩ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، طلبت الحكومة مجددا تأجيل الحوار وهذه المرة حتى تشرين الثاني/نوفمبر، بحجة أن شهر تشرين الأول/أكتوبر هو فترة حداد. وفي بيان مؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة أنها لن تشارك في الدورة الخامسة للسبب نفسه. واحتج المسؤولون الحكوميون أيضا على أن بعض الشروط المسبقة لم تتم تلبيتها، أي تركيز الدورة الخامسة فقط على خريطة طريق كايانزا لعام ٢٠١٨ وإتاحة قائمة المشاركين قبل انعقاد الدورة. وعقب المشاورات التي جرت مع الوسيط وقادة المنطقة دون الإقليمية، أجل الميسر موعد الدورة بيوم واحد من أجل إتاحة فرصة إضافية للحكومة والحزب الحاكم وحلفائه للحضور.

٢٠ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، افتتح الميسر الدورة الخامسة للحوار بين الأطراف البوروندية في غياب الحكومة والحزب الحاكم والأحزاب الحليفة له. وحضر الدورة ٤١ من ممثلي الأحزاب السياسية والعناصر الفاعلة السياسية من داخل بوروندي وخارجها، من ضمنهم اثنان من رؤساء الدول السابقين وستة من العناصر الفاعلة الرئيسية من عالم السياسة والمجتمع المدني من النساء. وشجع الميسر المشاركين، في بيانه الافتتاحي، على التوصل إلى وثيقة بالتراضي، مع مراعاة خريطة طريق كايانزا لعام ٢٠١٨ التي وضعتها الحكومة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية والأحزاب الحليفة له، وخريطة طريق عنتيبي لعام ٢٠١٨ التي صاغها تحالف المعارضة الداخلية والخارجية خلال اجتماع مشترك عقد في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر، والتوصيات التي قدمها ممثلو منظمات المجتمع المدني والنساء والشباب وممثلو وسائط الإعلام والجماعات الدينية عند اجتماعهم في أروشا.

٢١ - واختتم الميسر الدورة الخامسة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ملاحظاته الختامية، شدد الميسر على أن الوقت قد حان لإعادة تقييم دوره وعملية التيسير ككل. وشكر فريق التيسير والفريق العامل التقني المشترك على العمل الممتاز والجاد الذي اضطلعا به وعلى الدعم الذي قدماه له طوال فترة ولايته.

وأعلن أنه سيضع خريطة طريق مشتركة تشمل خريطة الطريق التي وضعها المشاركون بالتراضي وخرائط الطريق الأخرى التي صيغت من قبل. وستشمل خريطة طريق الميسر المبادئ والمعايير الدنيا التي يعتبر أنها تحظى بالتراضي، سعيا منه إلى ضمان إجراء انتخابات ذات مصداقية في عام ٢٠٢٠. ويعتزم الميسر عرض تلك الوثيقة، إلى جانب تقريره النهائي عن عملية الحوار، على الوسيط ورؤساء دول جماعة شرق أفريقيا الآخرين خلال مؤتمر القمة العادي المقرر عقده في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، من أجل التفكير في سبل المضي قدما.

باء - الحالة الأمنية

٢٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة الأمنية العامة هادئة بوجه عام، في ظل عثور الشرطة على أسلحة وذخائر، وحوادث القتل والاعتقال التعسفي والاختفاء المبلغ عنها. وأفيد أيضا عن تنفيذ عدد من الهجمات على القرى والمواقع العسكرية على يد رجال مسلحين مجهولي الهوية.

٢٣ - وظلت ترد على منظمات حقوق الإنسان ادعاءات بارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال القتل، والاختفاء القسري، وسوء المعاملة، وحالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وتهديد وتقييد حرية تكوين الجمعيات والتعبير والتنقل. وأفادت التقارير بأن ضحايا أغلبية انتهاكات حقوق الإنسان هم في معظمهم أعضاء في الأحزاب السياسية المعارضة، ولا سيما الجبهة الوطنية من أجل الحرية بقيادة رواسا، أو أعضاء في تحالفات المعارضة ممن ينظر إليهم على أنهم معارضون للنظام صوتوا ضد التعديل الدستوري في الاستفتاء الذي أُجري في أيار/مايو ٢٠١٨. وتوجه تلك المنظمات أصابع الاتهام بارتكاب هذه الانتهاكات إلى الدائرة الوطنية للاستخبارات والشرطة والإمبونيراكور.

٢٤ - وأبلغ أيضا عن تنفيذ عدة هجمات على يد أفراد مسلحين. ففي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، نفذ فردان مسلحان مجهولا الهوية هجوما على بلدة نكوروبيي كولين في بلدية غيزورو بمقاطعة رويبغي، على امتداد الحدود بين تنزانيا وبوروندي. وفر المهاجمان، حسب الإفادات، إلى تنزانيا. ولم ترِد أنباء عن سقوط ضحايا. ونفذ هجوم ليلا في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ على مركز عسكري في مقاطعة بوجومبورا يقع على الحدود بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية على يد جماعة مسلحة مجهولة الهوية، أفيد أنها عبرت الحدود إلى بوروندي على إثر ذلك. وأفادت الشرطة عن مقتل أحد المهاجمين، وعن إصابة أحد أفراد الشرطة بجراح، وإضرام النار في خمس مركبات، وتدمير العديد من الممتلكات. واتهم المدعي العام في بوروندي جماعة من اللصوص كانوا يعتزمون سرقة أحد المصارف بتنفيذ الهجوم. ونسبت وزارة الأمن العام مسؤولية قتل قائد محلي *للإمبونيراكور* وزوجته في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في منطقة بويومبو بمقاطعة كايانزا، على مقربة من الحدود مع رواندا، إلى أعضاء جماعة مسلحة أتت من رواندا ثم عادت أدراجها إليها. ولم يبلغ عن أي تدخل لقوات الأمن على الحدود. ولم ترد رواندا على هذا الاتهام.

٢٥ - وفي بلدية موكيكي بمقاطعة بوجومبورا الريفية، لقى أربعة أشخاص مصرعهم وأصيب اثنان آخران بجراح في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٨ في اشتباكات بين جنود الجيش الوطني ورجال مسلحين مجهولي الهوية. واحتجز ثلاثة من المهاجمين المزعومين من أجل التحقيق معهم. وأفيد عن وقوع اشتباكات في ٤ آب/أغسطس بين أعضاء *الإمبونيراكور* وجندي في الجيش في معسكر مودوبوغو في مقاطعة بوبانزا، مما أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة ثلاثة آخرين. وأفادت التقارير بأن مركبة عسكرية بوروندية سقطت في كمين في ٥ آب/أغسطس في منطقة غابة روكوكو بمقاطعة بوبانزا، على طول الحدود مع جمهورية الكونغو

الديمقراطية. وأدى الهجوم إلى مقتل ثلاثة جنود وإصابة خمسة آخرين. وادعى المتحدث باسم الجماعة المسلحة البوروندية، قوات التحرير الوطنية بقيادة نزابامبيما، مسؤولية الجماعة عن الهجوم وحذر الجيش البوروندي من المجازفة بالدخول إلى منطقة روكوكو.

٢٦ - وأفادت السلطات في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوقوع اشتباكات مسلحة في مقاطعة كيفو الجنوبية بين القوات المسلحة الكونغولية وجماعة مسلحة متمردة بوروندية في قرية كابونامبو على طريق أوفيرا - بوكافو السريع. حيث أبلغ بأن المتمردين عبروا الحدود على طول نهر روزيزي في اتجاه تلال وجبال منطقة أوفيرا. وأفادت التقارير عن مقتل أحد المتمردين البورونديين واعتقال خمسة آخرين على يد القوات المسلحة الكونغولية. وأبلغ رئيس إحدى القرى بأنه تم رصد عدد كبير من الجماعات المتمردة المسلحة البوروندية في طريقها إلى قريتي كيريما وبويغيرا وغيرهما من القرى في منطقة أوفيرا بمقاطعة كيفو الجنوبية. وأبلغ عن وقوع حوادث مماثلة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر أسفرت عن مقتل أربعة من المتمردين البورونديين تابعين للجماعة المسلحة المسماة المقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي - تابارا (Résistance pour un État de droit au Burundi-Tabara)، وعن اعتقال ستة آخرين في بلدة أوفيرا. ووقع الحادث عقب مواجهات مسلحة بين القوات المسلحة الكونغولية والمتمردين في بلدة روباريكا. وأكدت القوات المسلحة الكونغولية حجز أسلحة أفيد بأن المتمردين البورونديين استخدموها وتتألف من ٢٢ بندقية كلاشنيكوف (AK 47) ورشاش ثقيل ومدفع هاون.

جيم - التطورات الاجتماعية الاقتصادية

٢٧ - في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٨، أعلنت الحكومة في بلدية ومقاطعة غيتيغا عن انطلاق خطة عشرية للتنمية الوطنية الهدف منها تعزيز اقتصاد البلد. وخطة التنمية الوطنية تلك مربوطة بأهداف التنمية المستدامة، وتضم ٣٦ غاية محددة من الغايات الرئيسية. وتستهدف الخطة تعزيز تنمية المناطق الريفية في بوروندي بحلول عام ٢٠٢٧ عن طريق ما يلي: (أ) بذل الجهود لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون؛ (ب) النمو الشامل للجميع من أجل تهيئة اقتصاد قادر على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة؛ (ج) الإدارة المستدامة للبيئة، وتغير المناخ، وتخطيط استخدام الأراضي. وسيتطلب تنفيذ خطة التنمية الوطنية بالكامل ٢,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ وطلبت حكومة بوروندي إلى الجهات المانحة الدولية أن تستخدم الخطة كإطار لتقديم مساعدة تشمل مختلف قطاعات الزراعة والماشية، والأمن الغذائي، ودعم البنية التحتية، وتنمية قطاع التعدين، والإدارة البيئية وتغير المناخ، والصحة، والحماية الاجتماعية. وأكد الرئيس لدى الإعلان عن انطلاق خطة التنمية الوطنية أن من شأنها أن تؤدي إلى الاستدامة الاقتصادية في بوروندي. ودعا وزير الخارجية أعضاء المجتمع الدولي والمنظمات الدولية إلى حضور مناسبة الإعلان عن الخطة والإسهام في تمويل الخطة.

٢٨ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عقدت تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام اجتماعا يركز على التنمية الاجتماعية الاقتصادية وخطة التنمية الوطنية. وأبلغ رئيسها، جورغ لاوبر، بعزمه زيارة بوروندي في الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر من أجل عقد معتكف اجتماعي اقتصادي والتحاور مع الحكومة بشأن خطة التنمية الوطنية. وخلال الاجتماع، عرض المنسق المقيم مستجدات الحالة في الميدان. وأبلغ الحاضرين بأن فريق الأمم المتحدة القطري بصدد الانتهاء من وضع إطار عمل جديد للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية متوائم مع الخطة الجديدة. وأبرز المنسق المقيم بعض

الاتجاهات الإيجابية المسجلة في الآونة الأخيرة، منها وقوع تحسن في مجالات الصحة والتعليم والزراعة. وأكد أن الاستفادة من التعليم شهدت تحسنا كبيرا. وشدد على أن الصدمات الدورية كانت سببا في تراجع بعض مكاسب التنمية، وسلط الضوء على الاحتياجات الإنسانية التي لا تزال قائمة. وأشار إلى أن حوالي ٥٦ في المائة من الأطفال لا يزالون يعانون من سوء التغذية.

٢٩ - واعتمد صندوق بناء السلام، سعيا إلى توسيع الفضاء السياسي وتعزيز الحكم الرشيد، مبلغا إجماليا قدره ٧,١ ملايين دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ويهدف مشروعا الصندوق الجديدان إلى تمكين النساء والشباب في العمليات السياسية، وتعزيز تسوية النزاعات المحلية ومساعي الدعم من أجل منع نشوبها، وتخفيف آثار التشريد والعودة وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد.

دال - الحالة الإنسانية

٣٠ - تظل الحالة الإنسانية هشة تتسم بمستويات عالية من الضعف وبشدة الاحتياجات الإنسانية في بعض القطاعات. وشهدت مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية تحسنا مقارنة بعام ٢٠١٧ بفضل توالي موسمين زراعيين جيدين نسبيا. وما زال حوالي ١,٧ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ما يمثل انخفاضا نسبته ٣٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧. وقد أبلغ عن حدوث انخفاض طفيف في مستويات التشريد الداخلي للسكان، حيث بلغ في آب/أغسطس ٢٠١٨ العدد المقدر للمشردين داخليا ١٥٩ ٠٠٠ مشرد، يعزى تشرد معظمهم إلى الكوارث الطبيعية، وفقا لتقديرات المنظمة الدولية للهجرة. غير أنه من المتوقع أن يرتفع مستوى التشريد بسبب موسم الأمطار الذي بدأ في أيلول/سبتمبر.

٣١ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، قرر مجلس الأمن الوطني في بوروندي وقف أنشطة جميع المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في البلد لمدة ثلاثة أشهر، ريثما يتم الامتثال للوائح المنظمة لعمل المنظمات غير الحكومية الدولية الصادرة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وتشترط تلك اللوائح أن تقوم المنظمات غير الحكومية الدولية بإطلاع وزارة المالية على بياناتها المالية، وإيداع ثلث ميزانيتها في المصرف المركزي، والتقيد بالحصص العرقية في تعيين الموظفين (٦٠ في المائة من الهوتو و ٤٠ في المائة من التوتسي، و ٣٠ في المائة من النساء). ونتيجة لوقف الأنشطة، علق برنامج الإعادة الطوعية إلى الوطن، أساسا بسبب اضطلاع منظمتين غير حكوميتين دوليتين حتى ذلك الوقت بالأنشطة الرئيسية للبرنامج من قبيل النقل واللوجستيات، وإدارة مراكز العبور، والحماية، والصحة. وكان لتعليق تلك الأنشطة أثر حاسم على البرامج التي يستفيد منها ٧٠ ٠٠٠ من اللاجئين الكونغوليين في أربعة مخيمات في بوروندي. وتضرر أيضا اللاجئون في المخيمات والمناطق الحضرية بقرار الحكومة، حيث تقلصت الخدمات التي كانت تقدمها هاتان المنظمتان غير الحكوميتين وأصبحت مقصورة على القيام بالأنشطة الأساسية.

٣٢ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا واليابان وسويسرا والأمم المتحدة بيانا مشتركا أكدوا فيه أهمية عمل المنظمات غير الحكومية الدولية في بوروندي، في جملة ميادين منها مكافحة الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وسوء التغذية، ودعم العودة الطوعية للاجئين، والانخراط في قطاعات الزراعة والطاقة والأعمال الحرة. وعرضوا دعم مساعي التفاوض بين المنظمات غير الحكومية والحكومة.

٣٣ - وفي ٩ تشــرين الثاني/نوفمبر، حصــلت نحو ٢٥ منظمة غير حكومية دولية على أذون من وزير الداخلية بأن تستأنف أنشطتها، وذلك بعد أن قدمت الوثائق المطلوبة. وقدمت ٤٠ منظمة غير حكومية دولية أخرى وثائقها أيضــا ويُفترض أن تســتأنف عملياتها قريبا. وأنشــأت وزارة الزراعة لجنة لتُراقب تعيين الموظفين في المنظمات غير الحكومية الدولية وممارساتها في مجال الشراء.

٣٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، عاد ما يقرب من ٠٠٠ ١ لاجئ أسبوعيا من تنزانيا إلى بوروندي في إطار الاتفاق الثلاثي المبرم بين تنزانيا وبوروندي ومفوضـــية الأمم المتحدة لشـــؤون اللاجئين. وفي ٢٧ أيلول/ســـبتمبر ٢٠١٨، كان ١٦٠ ٥٢ لاجئا قد أعيدوا إلى وطنهم بوروندي من تنزانيا بشـــكل رئيســـي، وأيضـــا من كينيا. وبلغ عدد اللاجئين البورونديين في البلدان المجاورة ٢٨٣ ٣٨٣ لاجئا يوجد ٥١٠ ٢٢٧ لاجئين منهم في تنزانيا. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضـــية شـــؤون اللاجئين وكيانات الأمم المتحدة الأخرى على توفير أنشـطة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصـادي للعائدين. غير أن التقديرات تشـــير إلى أن آخرين يغادرون بوروندي بمعدل ٠٠٠ ١ لاجئ في الشـــهر. ولذلك من الضــروري مواصــلة الدعوة إلى الاحترام التام للمعايير الدولية المنظِّمة لحق اللجوء والطابع الطوعي لإعادة اللاجئين إلى بلدانهم.

٣٥ - ويظل مسـتوى تمويل الأنشـطة الإنسـانية في بوروندي منخفضـا. فخطة الاسـتجابة الإنسـانية لعام ٢٠١٨، التي يسـتلزم تنفيذها توفير حوالي ١٤٢ مليون دولار، لم يوفر لها التمويل إلا بنسـبة ٥٢ في المائة حتى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

هاء - حقوق الإنسان والتعاون القضائي

انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان

٣٦ - لا تزال حالة حقوق الإنســان في بوروندي تبعث على القلق. وخلال الفترة المشــمولة بالتقرير، ظلت ترد على مفوضـــية الأمم المتحدة لحقوق الإنســـان ادعاءات بارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنســان، بما في ذلك أعمال القتل، والاختفاء القســري، وســوء المعاملة، وحالات الاعتقال والاحتجاز التعسـفيين، وتهديد وتقييد حرية تكوين الجمعيات والتعبير والتنقل. وقد عثر على ما لا يقل عن ٤٥ جثة مجهولة الهوية في جميع أنحاء البلد، توجد على بعضـها آثار العنف. وأسـهمت انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسـان المسـتمرة في شـيوع مناخ التخويف في البلد. وفي معظم الحالات، اسـتهدفت تلك الانتهاكات أعضـاء الأحزاب السـياسـية أو التحالفات المعارضـة ومن صـوتوا، أو يعتقد أنهم صـوتوا، ضـد التعديل الدستوري خلال استفتاء ١٧ أيار/مايو. وتفيد التقارير بأن أعضاء الدائرة الوطنية للاستخبارات والشرطة والجيش و*الإمبونيراكور* يتحملون المسؤولية الرئيسية عن ارتكاب تلك الانتهاكات.

٣٧ - ويظل الحيز الديمقراطي المحدود من بين الشـواغل الشـديدة في سـياق الاسـتفتاء على التعديل الدسـتوري ومع بدء الحوار بشـأن الانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠٢٠. فالحريات المدنية، مثل حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتنقل، لا تزال مقيدة، حيث تم مثلا وقف أنشـطة بعض الشـبكات الإخبارية المحلية ومنظمات حقوق الإنسـان. وتوجه إلى أعضـاء الأحزاب السـياسـية المعارضـة في كثير من الأحيان، حينما يشاهدون معا، اتهامات بعقد اجتماعات ويعتقلون ويحتجزون ثم يطلق سراحهم فيما بعد. غير أن بعضـــهم يظل قيد الاحتجاز أكثر من المدة القانونية القصـــوى المحددة في ١٤ يوما، وترد تقارير عن تعرضـهم للاعتداء الجسـدي. ففي ١٣ آب/أغسـطس ٢٠١٨، في غيتيغا، وجهت إلى نيسـتور نبيتانغا،

وهو أحد المدافعين عن حقوق الإنسان ورئيس سابق لجمعية حماية حقوق الإنسان والأشخاص المحتجزين (Association burundaise pour la protection des droits humains et des personnes détenues)، تهمة تقويض أمن الدولة الداخلي والتمرد وصدر بحقه في وقت لاحق حكم بالسجن لمدة خمس سنوات. وهو خامس مدافع عن حقوق الإنسان يصدر في حقه حكم منذ آذار/مارس ٢٠١٨، بعد جيرمان روكوكي (٣٢ سنة سجنا) وثلاثة من أعضاء المنظمة غير الحكومية المحلية للعمل بالقول والفعل من أجل إحياء الضمائر وتطوير العقليات (L'association Parole et Action pour le Réveil des Consciences et l'Évolution des Mentalités) (١٠ سنوات سجنا لكل منهم).

٣٨ - وأدى المأزق السياسي الحالي إلى آثار سلبية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لم تشهد تحسنا يذكر. فقد أثر ارتفاع معدل البطالة وأسعار السلع والخدمات الأساسية تأثيرا سلبيا على السكان، وبالأخص الأطفال؛ مما أدى إلى زيادة في معدل الانقطاع عن الدراسة، وإعاقة الجهود الرامية إلى التصدي لسوء التغذية الحاد.

التعاون مع آليات حقوق الإنسان والآليات القضائية

٣٩ - خلافا لالتزام حكومة بوروندي باستئناف التعاون التام مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي أشار إليه مجلس حقوق الإنسان بارتياح في قراره ٣٦/٢، ظلت المناقشات المتعلقة بمذكرة التفاهم الجديدة بين المفوضية والحكومة متعثرة. ولم ترد الحكومة على أحدث مذكرة شفوية مؤرخة ٨ أيار/مايو.

٤٠ - وأفادت لجنة التحقيق بشأن بوروندي المكلفة بهذه المهمة من قبل مجلس حقوق الإنسان، في تقريرها (A/HRC/39/63)، بأن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ظل متواصلا في بوروندي في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وشملت الانتهاكات الموثقةحالات الإعدام بإجراءات موجزة، والاختفاء القسري، وحالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعنف الجنسي، وانتهاكات الحريات المدنية مثل حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع والتنقل (المرجع السابق نفسه، الفقرتان ١٠ و ٧٧). وأشير إلى أن الأفراد من المعارضة والجهات المشتبه أنها معارضة هي الجهات الرئيسية المستهدفة، ولا سيما أولئك الذين رفضوا الانضمام إلى حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية الحاكم، أو رفضوا التسجيل للتصويت في الاستفتاء الدستوري، أو رفضوا دفع التبرعات. وأشير إلى أن الجهات المرتكبة للانتهاكات هي أفراد *الإمبونيراكور*، والشرطة، ودائرة الاستخبارات الوطنية. ورفضت الحكومة مرة أخرى إبداء أي تعاون مع لجنة التحقيق، رغم طلبات ومبادرات اللجنة المتكررة.

٤١ - ولقي تقرير لجنة التحقيق تنديدا من قبل مختلف المسؤولين الحكوميين، وقادة الأحزاب السياسية، وممثلي المجتمع المدني المعتبر أنهم من المقربين لحزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية الحاكم، إلى جانب اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. واتهم وزير حقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية والجنسانية في بوروندي لجنة التحقيق بالوقوف على رأس ''مؤامرة دولية ضد الحكومة''. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، رفض كل من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ التقرير عقب الاستماع إلى إحاطات إعلامية قدمها وزراء العدل والداخلية وحقوق الإنسان. واتهم رئيس مجلس الشيوخ لجنة التحقيق بجمع معلومات كاذبة من وسائل التواصل الاجتماعي وأرقام قدمها المتمردون و ''انقلابيون''

من داخل رواندا. وقال رئيس الجمعية الوطنية إن ''التقرير صيغ فقط حسب أهواء أعضاء اللجنة'' ولم يذكر إنجازات الحكومة فيما يتعلق بالعدالة وحقوق الإنسان والأمن.

٤٢ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، أعلنت الحكومة أعضاء لجنة التحقيق الثلاثة أشخاصا غير مرغوب فيهم. ونظمت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني الحليفة في ١٥ و ٢٢ أيلول/سبتمبر على التوالي، مظاهرات سلمية في بوجومبورا وفي عدة مناطق أخرى من البلد للاحتجاج على التقرير. وحينما عرضت لجنة التحقيق تقريرها على اللجنة الثالثة للجمعية العامة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ممثل من الوفد البوروندي ببيان أعرب فيه عن رفض تقرير اللجنة مدعيا أن أعضاء اللجنة ''مسيرون عن بعد من قبل قوى خارجية''. ووجه ممثل بوروندي تهديدا إلى أعضاء اللجنة، مشيرا إلى أن بلده ''يحتفظ بحقه المشروع في محاكمة أصحاب التقرير بتهمة التشهير ومحاولة زعزعة استقرار بوروندي'' باعتبار أن ''المسؤولية الجنائية مسؤولية فردية''. وأضاف أن ادعاءات استخدام الرئيس لخطاب الكراهية يعتبر أيضا ''تشهيرا لن يفلت صاحبه من العقاب''. وردا على ذلك، أصدرت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بيانا في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر تعرب فيه عن الأسف البالغ لرد بوروندي العدواني والتشهيري على استنتاجات لجنة التحقيق وعلى عمل أعضائها الذي قاموا به بناء على طلب صريح من مجلس حقوق الإنسان الذي تعتبر بوروندي أحد أعضائه.

٤٣ - ودعا السيد رواسا، زعيم تحالف أميزيرو ياباروندي المعارض ونائب رئيس الجمعية الوطنية، وزارة العدل إلى مقاضاة جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ''بغية تفادي إعطاء الذرائع للأمم المتحدة لتوجيه مثل هذه الاتهامات''. وفي الوقت نفسه، رحب أعضاء مجموعته البرلمانية وأعضاء المعارضة الآخرين بالتقرير باعتباره ''صادقا ولا بد منه''. وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠١٨، وجهت ٣٦ منظمة غير حكومية بوروندية ومنظمات غير حكومية دولية ملتمسا إلى مجلس حقوق الإنسان دعت فيه إلى تجديد ولاية لجنة التحقيق، معتبرة أن 'لها أهمية حاسمة' في تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. و مدد مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره ٣٩/١٤ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ولاية لجنة التحقيق بشأن بوروندي لسنة إضافية، وحث الحكومة على التعاون الكامل مع اللجنة.

٤٤ - وقد تم تفسير وقف أنشطة المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في بوروندي في ٢٧ أيلول/سبتمبر باعتباره محاولة لممارسة قدر أكبر من السيطرة على المنظمات غير الحكومية وعملها على مستوى المجتمعات المحلية، وخاصة في الفترة التي تسبق انتخابات عام ٢٠٢٠.

ثالثا - أنشطة المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي ومكتبه

٤٥ - زار مبعوثي الخاص بوروندي من ٣ إلى ١١ أيلول/سبتمبر لمواصلة اتصالاته مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بشأن جملة مسائل من ضمنها الحوار بين الأطراف البوروندية. وعلى هامش الدورة الثالثة السبعين للجمعية العامة، تبادل مبعوثي الخاص الآراء أيضا مع أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين بالحوار بين الأطراف البوروندية والحالة في بوروندي. وسافر مرة أخرى لإجراء مزيد من المشاورات من ٢ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٦ - وفي بوجومبورا، التقى مبعوثي الخاص، خلال زيارته السابقة في أيلول/سبتمبر، مع المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم وزير الشؤون الخارجية، وممثلو الأحزاب السياسية، بما فيها المعارضة، والممثل الخاص

لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمنظمات النسائية، والزعماء الدينيون، ورؤساء الدول السابقون، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وأعضاء المجتمع الدولي الآخرون. وكان الهدف من الزيارة هو تقييم التطورات المستجدة في الميدان ومناقشة مشاركة جميع أصحاب المصلحة في الدورة الخامسة للحوار. وأجرى مبعوثي الخاص محادثات مع وزير الخارجية بشأن عملية الحوار، والعلاقات بين الأمم المتحدة وبوروندي، ووضع اتفاق مركز البعثة بين الحكومة ومكتبه في بوجومبورا في صيغته النهائية.

٤٧ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، قدم مبعوثي الخاص إحاطة، في دار السلام بتنزانيا، إلى ميسر الحوار بشأن نتائج اجتماعاته في بوروندي مع مختلف أصحاب المصلحة، وناقش معه أيضا عملية الحوار بين الأطراف البوروندية. وتبادلا الآراء، خلال اجتماعهما، بشأن الحاجة إلى ضمان إنجاز ما يكفي من التحضيرات قبل عقد الدورة الخامسة للحوار، مع مراعاة الاختلافات الموضوعية المعددة في استنتاجات الدورة الرابعة للحوار.

٤٨ - وعقد مبعوثي الخاص مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة بشأن حالة الحوار بين الأطراف البوروندية، وكذلك آفاق عقد دورته الخامسة، على هامش الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة في نيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر. والتقى بالدكتور روهاكانا روغوندا، رئيس وزراء أوغندا، الذي أكد التزام رئيس أوغندا بالمساعدة في إحراز التقدم في الحوار بين الأطراف البوروندية الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا. وأكد وزير خارجية بوروندي، عزقيال نيبيجيرا، لمبعوثي الخاص التزام حكومته بالمشاركة الكاملة في الدورة الخامسة للحوار. وأجرى مبعوثي الخاص أيضا مشاورات مع عدد من الممثلين الدائمين والمبعوثين الخاصين الأوروبيين. وفي اجتماع عقد على هامش الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، أعاد أعضاء فريق الاتصال الدولي المعني ببوروندي تأكيد الالتزام بدعم الدورة الخامسة للحوار.

رابعا - الملاحظات والتوصيات

٤٩ - لقد تلقى مختلف أصحاب المصلحة والشركاء الخارجيين قرار حكومة بوروندي والحزب الحاكم الأحزاب الحليفة عدم حضور الدورة الخامسة للحوار بين الأطراف البوروندية بقلق. وكان وزير الخارجية قد أبدى شواغل حكومته بشأن العملية خلال الاجتماعات المعقودة على هامش الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، إلا أنه أكد مجددا أيضا التزام الحكومة بالمشاركة في الدورة المقبلة للحوار بين الأطراف البوروندية. وإذ أُحيط علما بشروط الحكومة للمشاركة في العملية، أعتبر أن السلطات هي من يتحمل في نهاية المطاف مسؤولية تهيئة الظروف المناسبة التي يمكن للبلد فيها أن يحقق إمكاناته ويتمتع فيها شعب بوروندي بممارسة حقوقه وحرياته، بما في ذلك المشاركة في انتخابات ذات مصداقية تشمل الجميع. وأعتقد أن من شأن الحوار بين الأطراف البوروندية الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا أن يساعد في تحقيق تلك الغاية.

٥٠ - وما زالت الحالة السياسية في بوروندي تتطلب من المجتمع الدولي بصفة عامة ومجلس الأمن بصفة خاصة تركيز انتباههما عليها، إذ لا يزال انعدام الثقة راسخا بين الحكومة والحزب الحاكم من جهة والمعارضة من جهة أخرى. وعدم إحراز تقدم كبير في الحوار بين الأطراف البوروندية بما يفضي إلى حل دائم للأزمة التي اندلعت في عام ٢٠١٥ ما زال يبعث على بالغ القلق، لا سيما وبوروندي تستعد للانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، ما زال مستمرا إبداء دواعي قلق بالغ فيما يتعلق بارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد.

٥١ - وأعتقد أن إعلان الرئيس نكورونزيزا في حزيران/يونيه أنه لن يترشح لولاية أخرى قد يسهم في التخفيف من حدة التوتر السياسي ويحمل في طياته إمكانية التقريب بين الأطراف في سبيل التوصل إلى توافق في الآراء في فترة التحضير للانتخابات العامة المزمع إجراؤها في عام ٢٠٢٠.

٥٢ - وأُثني على الوسيط من جماعة شرق أفريقيا، السيد موسيفيني، والميسّر، السيد مكابا، والاتحاد الأفريقي، ومبعوثي الخاص على ما بذلوه من جهود دؤوبة من أجل استئناف الحوار بين الأطراف البوروندية، وأحث الأطراف المعنية على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بإنهاء الأزمة السياسية في البلد. وأناشد جماعة شرق أفريقيا وجميع الزعماء في المنطقة أن يضاعفوا ما يبذلونه من جهود لكفالة أن يعود الاستقرار في بوروندي مع الحفاظ في الوقت نفسه على المكاسب التي تحققت نتيجة إبرام اتفاق أروشا التاريخي من أجل بوروندي.

٥٣ - ومع أن محور تركيز الحوار السياسي آخذ في التغير ليُصبح التحضير للانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠٢٠، ينبغي لجميع الأطراف أن تدرك أن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق ويستمر إلا إذا سرَت روح التراضي ومبادئ سيادة القانون في الإدارة العامة للدولة. ولذلك، فمن أجل تهيئة بيئة تفضي إلى إيجاد حل للأزمة وإجراء الانتخابات، يتعين على البلد أن يعمل على تعزيز قدرات مؤسساته الأمنية حتى تصبح أكثر خضوعاً للمساءلة وخدمةً للناس.

٥٤ - وأحيط علما بجلسة المناقشة التي عقدها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن بوروندي في ١٩ أيلول/سبتمبر واعتمد خلالها عددا من القرارات. فقد أكد مجلس السلام والأمن من جديد التزامَه بروح ونص اتفاق أروشا ودعمَه الجهود المبذولة في إطار الحوار بين الأطراف البوروندية الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا. وقرر هذا المجلس أيضا تخفيض عدد مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي في بوروندي وتوسيع نطاق الولاية المنوطة بهم. وأدعو الاتحاد الأفريقي إلى البقاء على التزامه بدعم بوروندي وجماعة شرق أفريقيا وهذا البلد يمضي نحو إجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٠. ولا يسع الجهود التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا إلا أن تتقوّى بتلقي التأييد والدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. والأمم المتحدة، من خلال مبعوثي الخاص بصفة خاصة، ستواصل بذل جهودها في هذا الصدد.

٥٥ - وأحيط علما أيضا بأن الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد آخذة في التحسن بالرغم من الحوادث وأعمال العنف المبلغ عنها وحالات تسلل الأفراد المسلحين المزعومة. وفي المقابل، أحث الحكومة على فتح الفضاء السياسي، وضمان الاحترام والحماية الكاملين لحقوق الإنسان، وقمع أعمال التخويف. فتحسُّنُ الحالة الأمنية في البلد سيُساعد كثيرا في ضمان إجراء انتخابات ذات مصداقية في عام ٢٠٢٠.

٥٦ - وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء تواصل ورود تقارير عن ارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وجرائم ذات صلة، وأهيب بالسلطات البوروندية أن تجري تحقيقات وافية مستقلة ونزيهة وفعالة بشأن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان حتى يخضع جميع الجناة للمساءلة ويكون في وسع جميع الضحايا اللجوء إلى سبل الانتصاف الفعالة والحصول على أشكال الجبر المناسبة.

٥٧ - وأهيب بالحكومة أيضا أن تستأنف تعاونها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على نحو تام ودون تأخير. وأشجعها على اختتام المناقشات مع مفوضية حقوق الإنسان بشأن الاضطلاع بولايتها كاملة في بوروندي وتوقيع مذكرة التفاهم بينهما المطلوبة.

٥٨ - وأحث الحكومة على أن تُولي الاعتبار الواجب للتوصيات الصادرة عن لجنة التحقيق المنشأة بموجب تكليف من مجلس حقوق الإنسان، وأن تُنفذها. وأشجع الحكومة بقوة على فتح حوار مع تلك اللجنة لما فيه صالح الشعب البوروندي والبلدان المجاورة المتضررة من حالة عدم الاستقرار في بوروندي.

٥٩ - ويساورني بالغ القلق إزاء هشاشة الوضع الاجتماعي الاقتصادي في بوروندي نتيجة الأزمة السياسية. وسيتطلب التصدي للتحديات الاقتصادية بذل جهد متجدد لاستعادة الثقة والاطمئنان بين حكومة بوروندي من جهة ومجتمع المانحين والشركاء في التنمية من جهة أخرى. وأرحب بإطلاق خطة التنمية الوطنية لبوروندي التي تحمل إمكانية توفير سبل جديدة للعمل. وأدعو حكومة بوروندي وشركاءها في التنمية إلى إقامة روابط أوثق والعمل معا من أجل تنفيذ خطة التنمية الوطنية.

٦٠ - وأحث الحكومة أيضا على العمل مع مبعوثي الخاص للتعجيل بوضع الصيغة النهائية لاتفاق مركز البعثة.

٦١ - وأدعو جميع الشركاء الإقليميين والدوليين المعنيين، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، لإجراء مناقشة مستفيضة في أعقاب مؤتمر قمة رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا المقرر عقده في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، من أجل تقييم الوضع والاتفاق على سبل المضي قدما. وسأقدم، بناء على الحالة في بوروندي، مجموعة من الخيارات بشأن دور الأمم المتحدة في بوروندي، وذلك بعد إجراء مشاورات عن كثب مع الشركاء الدوليين الرئيسيين، بما في ذلك جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

٦٢ - وأعرب عن امتناني للجهود الحازمة التي يبذلها مبعوثي الخاص وكيانات منظومة الأمم المتحدة في بوروندي. والأمم المتحدة تظل شريكا لبوروندي، وستبذل قصارى جهدها لدعم البلد في إيجاد حلول لما يواجهه من تحديات سياسية وأخرى اجتماعية اقتصادية.